مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

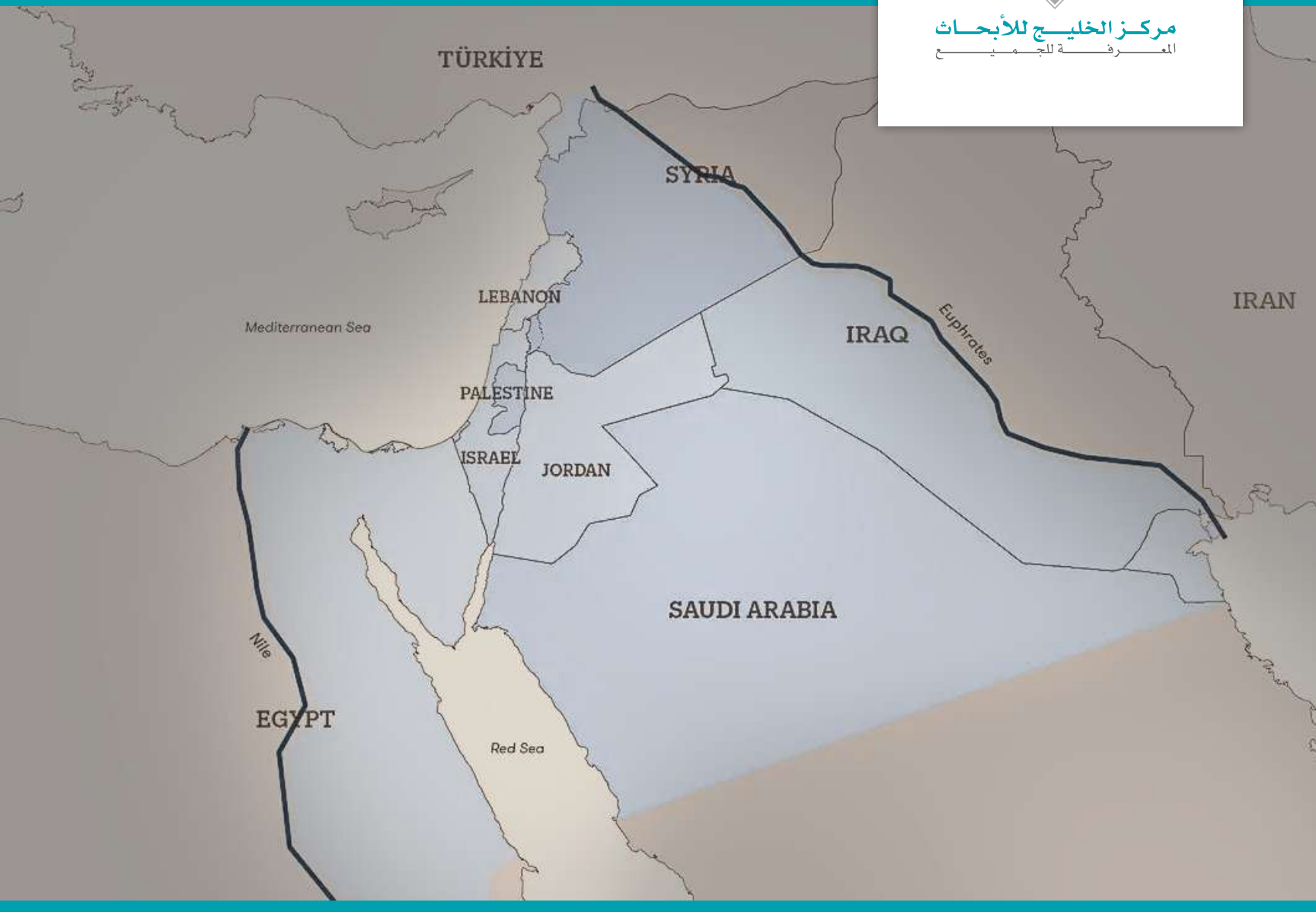

من التفوق الى الهيمنة:
إسرائيل بين جموح التمدّد وبواعث الفناء

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول مركز الخليج للأبحاث

المقدمة

على مرّ التاريخ ساهم «جموح التمدّد ثم الافراط فيه» في زرع بذور الفناء ضمن مسار صعود وسقوط القوى المهيمنة، الراغبة وتحت دافعية جنون الهيمنة الى فرض واقع مستدام يتجاوز مكامن قوتها الذاتية والأهم روافد استمرارها، فبقدر ما يعبّر جموح التمّدد عن طموح الهيمنة بقدر ما يحمل في ثناياه مضامين بواعث الانهيار ثم الفناء، وذلك عندما يفتقر هذا الرهان الى ما يلزم من أدوات القوة الدافعة والموازية للرغبة في استمرارية رفع نسق الصراع المؤدي للهيمنة والمحافظ عليها لاحقا؛ وضمن هذا السياق يشهد التاريخ على جملة من النماذج المحاكية لهذا الطرح، فمن عصر اباطرة روما وملوك قرطاج مرورا بسلاطين الباب العالي ثم فرنسا بونابارت والامبراطورية البريطانية وصولا لألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي، كان المحدّد الثابت والمشترك في مسار الصعود والأفول لدى كل هؤلاء هو أن جموح التمدّد ثم الافراط فيه تحت دافعية رهانات الهيمنة المطلقة، قد انقلب في لحظة فاصلة ليؤسس لبواعث الفناء، وذلك عندما يختل التوازن بين مطالب التمدّد ومتطلباته وبالتالي يفقد مقومات استمراره.

نظريا تعبّر الهيمنة عن قدرة طرف معين على صياغة النظام بشكال انفرادي، وهي مرحلة تتجاوز مصاف التفوق الذي قد يحمل في ثناياه وجود عنصر منافس، فالولايات المتحدة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظلّت بما تحتويه من روافد النفوذ متفوقة، غير أنه تفوق لم يرق إلا مصاف الهيمنة إلا بعد إزاحة الاتحاد السوفياتي كعنصر منافس من حلبة الصراع، وهذا ما ينطبق على الهيمنة الإقليمية التي تعبّر هي الاخرى عن قدرة طرف ما دون غيره على صياغة النظام الإقليمي بمفرده دون شراكة مع أي طرف ينتمي لذات الإقليم، وليس من الضرورة أن يرتبط ذلك بحتمية السيطرة المباشرة على الأرض بل يكفي فرض واقع القوة الإقليمية المهيمنة على محيطها، وهو ما تبتغيه إسرائيل في الوقت الراهن وبلغت ذروة هوسها به خلال قصف العاصمة القطرية الدوحة وقبلها طهران ودمشق وبيروت وصنعاء؛ في تجرّأ حاولت من خلاله ان تثبت ما سوقت له عبر خطابها الرسمي بأن يدها الطولى تصل لكل مكان في أي وقت وتحت أي ظرف كان، حتى لو عنى ذلك ممن هم ضمن منظومة المصالح الامريكية المباشرة، متوهمة بأن الظرف الراهن يسمح لها بل ويبرّر سلوكها، ورغم أن هذا الفعل الإسرائيلي قد جعلها دولة مارقة فوق العادة وجرّ عليها تكلفة سياسية عالية اجبرتها لاحقا على الاعتذار لقطر، إلا ان الواقع لا يحمل أي دلائل قاطعة على الجزم بعدم تكرار ما حدث اتجاه أي طرف آخر حتى في ظل ما قدّمه الامريكيون من وعود.

والثابت ان إسرائيل قد تجاوزت مرحلة التفوق الذي أتاح لها سابقا اتباع استراتيجية «قص العشب» اتجاه اعدائها (١)، عبر عمليات استخباراتية وضربات خاطفة محدودة التداعيات كفاصل بين الحرب الشاملة والقضاء النهائي على التهديد وبين اضعاف التهديد لحد نزع قدرته على المبادرة بالفعل، نحو المواجهة القصوى التي لا تحتمل وجود الطرفين في آن واحد ضمن معادلة توازن التهديد، على النحو الذي يكون فيه أحد الطرفين امام خيارين لا ثالث لهما. إما الخضوع أو نهاية الوجود، وهو ما تحاول إسرائيل صياغته في الوقت الراهن خارج الأطر التي سادت سابقا لغاية السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، والتي تضمنت يومها تصورا استراتيجيا قائما على تحديد إيران وأذرعها في خانة العدو والعمل على تقييده واحتوائه بالشراكة مع فواعل إقليمية تشترك معها في ذات الرؤية، مستغلة تفوقها لاستقطاب هذه الفواعل، وبالانحراف عن هذا المسار تحاول إسرائيل في الوقت الراهن اثبات انتقالها من مرحلة التفوق لمرحلة الهيمنة التي تتيح لها منفردة القدرة على إعادة صياغة النظام الاقليمي.

من جهة أخرى ومنذ تأسيسها بوضعها الجيو سياسي الراهن كقاعدة استراتيجية متقدمة للغرب. صُنعت إسرائيل وما زالت كذلك لتعويض انحسار المد الاستعماري الغربي المباشر للشرق الأوسط. ضمن تبادلية الأدوار التي افرزت انتقال زعامة العالم الليبرالي من بريطانيا الى الولايات المتحدة، وضمن سياق بناء القوة سواء خلال تأسيس

الدولة أو ضمان استمرار الوجود والتفوق فيما بعد. كان جلّيا أن روافد استمرار إسرائيل كقوة مستعلية مرتبط بدعم الخارج (الغرب لها) أكثر مما يتيحه الداخل من روافد القوة الضامنة لتجاوز الهوس الوجودي الذي يلاحق مخيالها، وذلك لن يكون إلا عبر صناعة التفوق الإقليمي الكاسح الذي ارتقى في الوقت الراهن الى محاولة فرض الهيمنة المطلقة انطلاقا من «اللا أمن» الذي ينتاب شعورها وظلّ وسيظلّ يراود ادراكها الاستراتيجي بشكل مستدام حتى وهي في أوج قوتها وحتى في ظل بيئة إقليمية تمرّ بأكثر مراحلها هشاشة وضعفا.

ومن مجمل مواطن ضعفها. عانت إسرائيل وما زالت كذلك بشكل جلّي من موطني ضعف قاتلين وهما: المجال الحيوي والمحدّد الديمغرافي، ساهم ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في استمرار رهانها الوجودي على الغرب من جهة. وهو ما لا ترغب فيه إسرائيل الى ما لانهاية وتحاول اثبات عكسه نظرا لما له من تكاليف، ومن جهة أخرى ارتهن استمرار الموقع الاستراتيجي المتفوق لإسرائيل بإستمرار الخلل وفجوة ميزان القوة الناجم عن عجز محيطها الإقليمي في مجاراة نسق اكتساب القوة الذي تمتاز به نتيجة لجملة من الأسباب والعوامل، ليكون الجموح الراهن نحو التمدّد وما يكتنفه من محفزات محاولة اسرائيلية للتغطية على مواطن الضعف الآنفة.

إشكالية الدراسة تتمحور أساسا حول مدى مساهمة جموح التمدد الذي يجتاح الادراك الاستراتيجي للقيادة الإسرائيلية الجانحة تحت سطوة اليمين الديني المتطرّف بمعتقداته التوراتية التي هيمنت على عملية صناعة كبرى التوجهات الاستراتيجية لإسرائيل، في التأسيس لمرحلة بعث الفناء، وذلك عندما تنتفي روافد استمرار التمدّد الناجمة عن اضمحلال مصادر اكتساب القوة الدافعة نحو التمدد.
ولمعالجة هذا الاشكال تم تبنّي الافتراض الذي مفاده أن اختلال التوازن بين جموح التمدد ومتطلّباته سيفرز في النهاية وضعا حتميا نحو الانكماش التدريجي ولاحقا الفناء، وبالنظر لتعدد أوجه الظاهرة قيد الدراسة وتباين مستويات تحليلها فقد ارتأينا اتباع الخطة الآتية:

أولا: محفّزات التمدّد الإسرائيلي

تحوّل اليمين الراديكالي في اسرائيل «من الهامش الى المركز»

- هيمنة الطرح الإنجيلي البروتستانتي على الخطاب الرسمي الأمريكي لإدارة دونالد ترامب الموجه لإسرائيل
- تآكل النفوذ الاستراتيجي الإيراني وتصاعد الصراع الصامت بين تركيا واسرائيل
- عجز المحيط العربي - الاسلامي عن مجاراة نسق الصراع
- تصاعد أدوار القوى الإقليمية ضمن نظام ما بعد الأحادية القطبية
- ثانيا: سبل التنفيذ
- ترسيخ واقع القوة الإقليمية العظمى
- توسيع نطاق المناطق المنزوعة السلاح
- اضعاف منطق الدولة المركزية واذكاء تمرّد الاقليات ضمن نطاق الطوق وما بعده
- وأد التحالفات البينية في المنطقة واضعاف ثم تفكيك ما هو قائم منها
- التدرّج في مسلّمات التفاوض: من «الأرض مقابل السلام» الى «السلام مقابل السلام» ثم «فرض السلام في ظل الهيمنة»
- تجاوز تحطيم القدرة الى نزع الإرادة
- بناء منظومة اقتصادية إقليمية محورها اسرائيل
- ربط مستقبل الهيمنة الامريكية بموقع إسرائيل كقوة مهيمنة

ثالثا: ارهاصات بعث الفناء

- تآكل سردية المظلومية وخسارة حرب العلاقات العامة
- معالم فك الارتباط مع بعض الحلفاء
- تصاعد نطاق التباين مع المجتمع اليهودي العالمي
- الهجرة العكسية وتعاظم التهديد الاستراتيجي القاتل لإسرائيل
- توسع تناقضات البنية المجتمعية الداخلية
- انعدام شرعية التمدّد

رابعا: السابع من أكتوبر من «استعجال التمدّد» الى «تعجيل الفناء»

خامسا: الحرب الامريكية الإسرائيلية الراهنة على إيران

أولا: محفّزات التمدّد الاسرائيلي

ضمن رهان الهيمنة المطلقة الذي اكتسح اذهان صناع القرار في تل ابيب، والذي تُوج بخطاب رئيس وزراء الكيان فيما تعلّق بـ «إسرائيل الكبرى» قبل اسابيع، تبرز جملة من المحفزات التي عبرها يمكن تحصيل دوافع الخطاب الإسرائيلي الراهن ضمن جملة النقاط التالية:

• تحوّل اليمين الراديكالي في اسرائيل «من الهامش الى المركز»:

برؤيته التوراتية التلمودية الهادفة لتحقيق يهودية الدولة ونبوءات إسرائيل الكبرى، والتي قليلا ما تستند الى ثوابت استراتيجية واضحة. أدى صعود اليمين المتطرف الى فارقة في تاريخ إسرائيل التي لطالما عودتنا حكوماتها على التحرك ضمن اطر استراتيجية واقتناص الفرص لتعزيز التفوق، وهو ما ساد سواء خلال مراحل الحروب الكبرى أو ما بعدها، ضمن مراحل مفصلية آلت فيها إدارة التوجهات الاستراتيجية الكبرى في معظمها لليسار أو اقله ليمين الوسط في حين كان اليمين المتطرف بعيدا عن مثل هكذا أدوار.

وبعد أن ظلت هذه الاستراتيجية بين السطور ضمن الخطاب الرسمي الإسرائيلي، ازدادت صراحة هذا الخطاب سواء لدى دوائر صنع القرار في إسرائيل وفي مقدمتهم رأس السلطة التنفيذية رئيس الوزراء في حد ذاته الذي لم يعد يعطي كبير الاهتمام لمآلات التصريح بالرغبة في تحقيق حلم اسرائيل الكبرى، أو حتى لدى خطاب اليمين الإنجيلي المتصهين في الولايات المتحدة والذي آلت إليه هو الآخر زمام المبادرة في إدارة دونالد ترامب في تحديد مسارات وسبل التعامل والمساندة الامريكية لهذا للطموح التوراتي الإسرائيلي، وما تصريحات السفير الأمريكي لدى إسرائيل المتعلقة بحق إسرائيل اللاهوتي في التمدد الى ما بين النهرين إلا أكبر دليل على ذلك.

في مقابل ذلك فإن رهان تحول هذا المُعطى الى بواعث للفناء هو امر وارد وله دلالاته، فاليوم وفي ظل هذه الهيمنة غير المسبوقة لليمين الراديكالي على رسم التوجهات الاستراتيجية الكبرى لدولة اسرائيل يتضّح جلّيا مدى تأثير ذلك على الداخل الإسرائيلي وخارجه على حد سواء، فداخليا عزّز هذا الصعود من حالة اللا تجانس التي يعاني منها المجتمع والنخبة على حد سواء، أما خارجيا فإن اجندة اليمين المتطرف الخارجية ساهمت وستساهم مستقبلا في زيادة عزلة إسرائيل ووأد صورتها النمطية بكونها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ما سيخّل حتما بمنظومة علاقاتها العامة حتى مع أولئك ممن يصنفون ضمن خانة الحلفاء الذين اصبحوا امام معضلة أخلاقية في الاستمرار بذات خطاب الدعم الذين كانوا يتبونه سابقا تجاه إسرائيل (٢).

• هيمنة الطرح الإنجيلي البروتستانتي على الخطاب الرسمي الأمريكي لإدارة دونالد ترامب الموجه لإسرائيل:

رغم التكلفة العالية التي اصبح يجنيها الغرب من دعمه المطلق لإسرائيل توازيا مع ثورة الرأي العام التي اجتاحت المخيال المجتمعي الغربي فيما تعلّق بمظلومية القضية اليهودية وملحقاتها كمعاداة السامية، ورغم أنه من الصعوبة بما كان الحكم على نتائج فورية لها وان كانت موجة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية التي لعب ضغط الشارع والرأي العام دورا فيها تدخل في هذا المضمار، إلا أنه وفي مقابل ذلك آثر اليمين البروتستانتي في الولايات المتحدة وبدرجة ما اليمين المتطرف في أوروبا السباحة عكس التيار، حين ابدى رموزه في الإدارة الامريكية عن مطلق تضامنهم مع النهج الإسرائيلي الراهن والمقتبس أساسا من الاطروحات الصهيونية والنبوءات التوراتية، حتى ولو عارضوه ضمنيا في بعض تكتيكات التجسيد، وبإنتظار ملامح تكلفة الخيار الأمريكي الراهن على مستقبل القوة المعيارية الامريكية التي ظلت احد اهم ركائز قوتها الناعمة، فمن الثابت أن التحولات الدولية وصراع الاستقطاب وحدود تأثير البدائل المتاحة ستكون فاصلة في مسار قياس هذه التكلفة ورسم طبيعتها وحدودها (٣).

• تآكل النفوذ الاستراتيجي الإيراني وتصاعد الصراع الصامت بين تركيا واسرائيل:

أدت تطورات الاحداث منذ السابع من أكتوبر الى تصاعد مسار التآكل التدريجي في حدود النفوذ الاقليمي الإيراني وتقليص فاعلية ادواته الى حدود معينة في دوائر معينة، أدى هذا الوضع الى انكشاف استراتيجي إيراني مخيف ساهم في تمدّد الاستباحة الإسرائيلية الى أجواء العاصمة طهران نفسها خلال حرب الاثني عشر يوما، في مقابل ذلك ورغم أن إيران وشبكة وكلائها قد تراجع نفوذهما لكن من المبكر الحديث عن الهزيمة الاستراتيجية، فالمحصلة لما حدث من منظور اسرائيلي أنه لا يزال لإيران واذرعها ما يكفي من الأصول العسكرية لزعزعة النفوذ الاسرائيلي وإلحاق الأذى به، بل وعرقلة الطموح الاسرائيلي نحو تحقيق الهيمنة الاقليمية المطلقة وستعمل ايران جاهدة لإعادة بناء محورها الاقليمي من جديد، والسؤال المطروح هنا هو ما مدى قدرة اسرائيل على تحويل النجاحات التكتيكية الإسرائيلية ضد ايران واذرعها إلى إنجازات استراتيجية طويلة الأمد (٤).

ولعل أن ما ساعد إسرائيل ونحى بها الى جنون الهيمنة الراهن هو غياب لاعبين اقليميين قادرين على المنافسة لملأ هذا الفراغ الناجم عن تآكل النفوذ الايراني، بإستثناء تركيا التي تتوسع يوما بعد يوم مبرّرات الصدام بينها وبين إسرائيل، منذرا بإمكانية انتقال الصراع الصامت بين الطرفين في الوقت الراهن الى مستوى اكثر ضجيجا ولو في دوائر بعينها دون أخرى، انطلاقا من موقع تركيا الذي وحتى لو سلّمنا أنها تمتلك مقومات التنافس المؤدي للصدام إلا أن عضويتها في الناتو وموقعها في منظومة المصالح الامريكية وبقدر ما سيُلجم ذلك حدود انفلات الصراع الصامت ليخرج للعلن بقدر ما سيحدّ كثيرا من رهانات مزاحمة إسرائيل بشكل فعلي، ومنه فإن الرهان الأكبر لتجاوز هذا السيناريو وكبح مسار انفراد إسرائيل بالموقع المهيمن يرتهن لتصاعد صراع القوى الكبرى الذي حتما سيؤدي الى المزيد من الاستقطاب الأمريكي للدور الإسرائيلي على النحو الذي يحفّز باقي المنافسين الكبار كالصين وروسيا للعمل على الضد، عبر دعم إعادة شيء من التوازن الإقليمي المفقود بين ايران وإسرائيل ودعم جهود ترميم قوة الردع الإيرانية.

• عجز المحيط العربي - الاسلامي عن مجاراة نسق الصراع:

قصور في استغلال روافد القوة لحدّ التفريط - غياب العمل المشترك - غياب الارادة والقدرة على الفعل، هي قليل من كثير مما يشوب الجسم العربي والإسلامي من مواطن ضعف، بموجبها تقلصت قائمة الخيارات اما الدول العربية والاسلامية ومعها تقلصت قوة الردع على نحو لامس الحدود الدنيا المتضمنة لانعدام الردع، ساعد هذا المُعطى إسرائيل على استباحة سيادة المحيط الإقليمي على نحو غير مسبوق، وان كان البعض يرى فيه منحًا مؤقتا سارت في دربه الاحداث، وأن تحقيق تسوية نهائية في قطاع غزة كفيل بوقف هذه العربدة الإسرائيلية، إلا أن الثابت أن إسرائيل لطالما عودتنا على عدم التفريط فيما حققته من مكاسب بسهولة بل ان بعض التنازلات التي قدمتها طوال تاريخها كانت أساسا إما بضغط امريكي مباشر وانسحابها من سيناء بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ مثال على ذلك، أو عبر مساومات قدمت فيها إسرائيل المصلحة طويلة المدى على المصلحة المؤقتة، على غرار تفاهمات كامب دايفيد التي قدمت فيها إسرائيل تحييد مصر عن مسار الصراع العربي الإسرائيلي مقابل التنازلات المعروفة في الاتفاق، ليبقى الضامن الوحيد للجم إسرائيل هو توفر الحدود المطلوبة من الإرادة العربية والاسلامية على تفعيل ما تمتلكه من أوراق تماشيا مع ما يسمح به الواقع الراهن من اجل تحقيق حد معين من الردع لوقف جنون الهيمنة لدى اسرائيل أو اقله منعه من التوسع خارج الدائرة التي طالها لغاية الآن.

تآكل مبدأ الردع المتبادل الذي ساد في المنطقة اقله في العقدين الماضيين والمستند لضبط حدود استخدام القوة ضمن الحد الأدنى بعيدا عن الانفلات، هذا الوضع يبدوا اليوم انه لم يعد صالحا للاستمرار، على النحو الذي جعل المنطقة برمتها امام مرحلة جديدة عنوانها إعادة هندسة حدود استخدام القوة العسكرية المباشرة والمفرطة، وهذا ما شهدناه من خلال التحول من حرب الوكلاء والانتقال من حروب الظل بين ايران وإسرائيل الى مواجهة ساخنة مباشرة، ومنه فقد انتقلنا الى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية بين القوى المتنافسة حتى لو لم يستخدم فيها كل طرف اقصى ما يملك من أدوات التدمير.

هذا الوضع سبق وان أشار إليه الطرح «الواقعي الهجومي» ضمن استشرافه لمستقبل الصراع في العلاقات الدولية، والذي أشار الى افتراض مهم وهو أن «الهيمنة الإقليمية» هي هدف حيوي يتم تحصيله عبر تعزيز القوى العظمى لـ «نفوذها النسبي» في وجه المنافسين، وهذا ما ينطبق على نهج إسرائيل في الوقت الراهن التي تماشت التطورات الإقليمية مع ما تبتغيه عقيدة حكومتها المتطرفة الطامحة للهيمنة المطلقة مستغلة تفوقها بما تمتلكه من قدرات عسكرية فضلا عن الدعم الأمريكي، على النحو الذي رسخت فيه إسرائيل موقعها المهيمن الذي ترجمته من خلال استراتيجيتها «الاستباقية» ضد ما هو متصور من تهديدات وفق رؤيتها حتى لو لم يمتلك كامل اركان التهديد الحقيقي وحتى لو لم تُكتمل كامل معالمه بعد، غير أن ذلك لا يعني أن المبتغى الاسرائيلي قد تحقّق كون هذا المستوى من اليقين مرتهن في الأخير بحدود الإذعان الذي تُبديه القوى المنافسة لقواعد النظام الإقليمي الجديد وما يحتويه من ترتيبات امنية تبتغيها إسرائيل والمرتكزة على «فرض السلام بالقوة»، وما دام هذا الإذعان مغيّب اقله في الظرف الحالي ومبرّرات الحسم ومحدداته غير متوفرة فإن ظهور نتائج عكسية مرتبطة بتفاقم المعضلات الأمنية بدلا من حلّها هو امر اكثر من وارد، كون التطرّف نحو فرض الهيمنة سينفّر الجوار أكثر ويعزّز من استراتيجيات المقاومة غير المتكافئة، بما ينذر بتطور الاحداث ضمن مسارين: الأول مرتبط بجولة ثانية من التصعيد العسكري في محاولة إسرائيلية لتثبيت ما يلزم لفرض هيمنتها وتجاوز ما تبقى من عوائق وترسيخ سيناريو «الحسم»، والثاني مرتبط بإمكانية عدول إسرائيل عن نزعتها المتطرفة لفرض الأمر الواقع بدون أي اعتبار لحسابات باقي المنافسين، ومنه تحصيل شيء من سمات النظام الإقليمي المتوازن الذي يفتقر إليه الشرق الأوسط في الوقت الحالي (5).

في مقابل ذلك افرز الوضع الراهن إدراكا لدى باقي الفواعل الإقليمية بحتمية إعادة هندسة خياراتها التي كانت تعد قبل السابع من أكتوبر وقبل هذا الجموح المتطرف للقيادة الإسرائيلية نحو الهيمنة خيارات واقعية قابلة للنقاش، وفي مقدمتها التأسيس لمحور «سني – إسرائيلي» لمواجهة نفوذ ايران في المنطقة، غير أن هذا المُعطى تغيرت محدداته ودوافعه لدى جلّ الأطراف بما فيهم إسرائيل ذاتها التي دفعت بها نجاحاتها التكتيكية مؤخرا الى تقليل سبل تعاطيها مع هذا الخيار أو اقله الرفع من مشروطيتها عليه، أما باقي الدول وبخاصة تلك التي لها علاقات مع اسرائيل أو التي أبدت بوادر موافقتها على ذلك فهي تحت ضغط الموازنة بين تماشيها مع الأولويات الإسرائيلية وبعض من هذه الأولويات هو امريكي غربي، أو أن تكون ضمن الفواعل المهندسة لنظام إقليمي جديد وصناعة كتلة رمادية لا هي بالمتحالفة مع إسرائيل ولا هي بالواقفة ضدها، وبالتالي فإن هذه الدول امام خيارين لا ثالث لهما: الأول الاستمرار ضمن نهج التقارب الضمني مع إسرائيل مقابل ضمانات امنية وتعاون اقتصادي وتكنولوجي حتى لو تطلب ذلك تخفيف حدة مشروطيتها ضمن هذا المسار وبخاصة فيما تعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وحل الدولتين، والخيار الثاني تشكيل كتلة مستقلة بعيدا عن الاستقطاب الثنائي بين القوى المتنافسة تعزّز التقارب الخليجي التركي المصري على سبيل المثل، رغم التحديات الناجمة عن هذا الرهان وصعوبة تحقيق هذه الكتلة للاستقلال الاستراتيجي الفعلي في مواجهة الضغط الأمريكي والإسرائيلي في المقام الأول، فضلا عن حدود التناسق المرجو داخل هذه الكتلة في ظل هامش تباين الحسابات بين مكوناتها والناجم أساسا عن تباين تصورات التهديد بين هؤلاء الفاعلين الاقليميين، غير أن الثابت أن النجاح في هذا الخيار سيفضي لتعزيز التوازن الشامل القائم على وجود طرف ثالث يمارس اقصى مستويات المرونة للتعامل مع حالة عدم اليقين التي تمر بها المنطقة.

• تصاعد أدوار القوى الإقليمية ضمن نظام ما بعد الأحادية القطبية:

التحولات المتسارعة في النظام الدولي السائر تدريجيا نحو الخروج من عباءة الأحادية القطبية الى تعددية مرنة في مراكز القوة تكون للقوى والتكتلات الإقليمية دور بارز فيها كنتيجة حتمية لهوامش الفراغ الناجمة عن تنافس القوى الكبرى، وهو ما تأمل إسرائيل أن يخدم جموحها للتمدّد كبديل عن تراجع رغبة الولايات المتحدة في الانغماس في مشاكل المنطقة ضمن دافعيتها المتزايدة نحو الانعزال والاكتفاء بالقيادة من الخلف دون التفريط في موقعها المهيمن. ورغم ما يفرزه ذلك من تصاعد الأدوار الوظيفية

بين حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. إلا أن الثابت أن موقع إسرائيل في المنظومة الاستراتيجية الامريكية يتجاوز ما سواها من فواعل مهما بلغت أهميتهم. وهو ما تدركه تركيا في سوريا. كما تدركه إسرائيل وتحاول التدرج ضمن دورها الوظيفي خدمة لطموحاتها في التمدّد حتى في ظل ما يكتنف المصالح الامريكية والمصالح الإسرائيلية من حدود للتوافق والتباين (٦).

ثانيا: سبل التنفيذ

سواء منها السياسية او العسكرية او الاقتصادية وضمن رؤية معمقة للإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي، تتضح جملة من سبل التنفيذ التي من المنتظر أن تسلكها إسرائيل في سبيل ترجمة طموحها الى واقع، حيث يمكن ابراز اهم معالم ذلك فيما هو آت:

• ترسيخ واقع القوة الإقليمية العظمى:

بتقلص النفوذ الإيراني وكوابح تمدّد النفوذ التركي وهشاشة المحيط العربي ورغبة الولايات المتحدة في الانعزال التدريجي عن المنطقة والأفول التدريجي للدور الأوروبي وانشغال روسيا والصين بأوكرانيا وتايوان، توفر هذه الظروف فرصة تاريخية لإسرائيل نحو ترسيخ واقع مفهوم القوة الإقليمية العظمى الذي يجعلها تستنسخ الموقع الأمريكي العالمي ولكن ضمن الفضاء الاستراتيجي الإقليمي، بل ان إسرائيل تسعى من خلال هذا الطموح بلعب هذا الدور الذي ترى أنها تمتلك كامل المقدرات لتلعبه في ظل عجز منافسيها عن مجاراة نسق الصراع الذي تفرضه إسرائيل على الجميع، تسعى لتجاوز المنطق الذي ساد النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، والذي وعبره تم تأسيس الأمم المتحدة والقانون الدولي والسيادة الدولية في مضمونها الراهن، وإن كان هذا المنطق قد تم تجاوزه من طرف القوى الكبرى المؤسّسة له، فإن إسرائيل تسعى في هذا المضمار أن تكون هي الأخرى من ضمن نادي الكبار المخول لهم خرق هذا المنطق بما يمتلكونه من قدرات ومكامن للقوة، وعليه فإن إسرائيل تحاول تجسيد هذا الدور ضمن محيطها الإقليمي القريب والبعيد وفي أي مكان قد يوحي بوجود تهديد ضمن عقيدتها الاستراتيجية الجديدة القائمة على القضاء على التهديد قبل ولادته، والنتيجة هي تحول إسرائيل الى قوة عظمى إقليمية تفعل ما تشاء وقت ما تشاء واينما تشاء مارقة عن قواعد النظام والقانون الدوليين وخارج أي مسؤولية سياسية او قانونية، بل وتحويل اعمالها المارقة الى حق مكتسب مستند لشعورها الدائم بالخطر وعدم الأمن. وهو الأمر الذي لطالما كان من ميزات القوى الكبرى بل وأحيانا يتجاوز حتى منطق القوى الكبرى لتنفرد بهذه الميزة القوة العظمى الوحيدة الولايات المتحدة الامريكية، وعلى هذا النحو اسقطت إسرائيل السابع من أكتوبر كمبرّر لكل ما جاء بعده من أفعال كما اسقطت الولايات المتحدة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتبرير ما فعلت بعده، انما الاختلاف الوحيد هو أن إسرائيل تلعب هذا الدور ضمن دائرة إقليمية مضبوطة نسبيا، في حين ان الولايات المتحدة لعبته ضمن حدود أوسع بكثير.

• توسيع نطاق المناطق المنزوعة السلاح:

في جوهر عقيدتها الأمنية وضمن هوسها الدائم بوجود التهديد الوجودي تعتمد إسرائيل بشكل راسخ على تأمين شريط الطوق عبر تحويله لمناطق منزوعة السلاح، ذلك ما تضمنته اتفاقية كامب ديفيد لسنة ١٩٧٩ بجعل مناطق واسعة من سيناء منزوعة السلاح؛ وهذا ما تضمنه اتفاق أوسلو لسنة ١٩٩٣ وتضمنته اتفاقية وقف إطلاق النار في جنوب لبنان لسنة ٢٠٠٦، وتسعى إسرائيل في الوقت الراهن لتطبيقه في الجنوب السوري بتفاهمات جديدة وبخلق واقع جديد يتجاوز ١٠٠ كلم، وبذات النمط يجري العمل على ترسيخ هذا المنطق في الجنوب اللبناني بل وتوسيعه الى ما وراء نهر الليطاني أي اكثر من ٣٠ كلم، ولم تسلم حتى الأراضي الفلسطينية أين جسّدت اسرائيل هذا الواقع في الضفة الغربية عبر المستوطنات والجدار العنصري كما يجري العمل على ترتيبات جديدة فيما يخص قطاع غزة ضمن تفاهمات وقف اطلاق النار والتسوية.
والمبتغى الشامل لهذه الاستراتيجية التي تعتمد عليها إسرائيل هو التغطية على ضعف عمقها ومجالها الحيوي الضيق جدا الذي لا يستوعب قيام حرب على أراضيها؛ وما هجوم السابع من أكتوبر رغم محدودية إمكانات القائمين عليه إلا أكبر دليل على الصدمة الاستراتيجية

ومدى قدرة إسرائيل على التحمل وهي في موقع دفاع تخوض معاركها عند حدود التماس. ليكون الحل الأمثل لأزمة العمق الاستراتيجي وضيق افق المجال الحيوي الذي تعاني منه اسرائيل هو صناعة طوق منزوع السلاح يكون بمثابة صمام أمان يستوعب المخاطر الفجائية، توازيا مع اكتساح جوي يعتبر اهم أداة لتجسيد قاعدة «اليد الطولى» التي تتغنى بها إسرائيل مؤخرا، وذلك ضمن استراتيجية قائمة على القضاء على الخطر قبل نشوئه أي التدمير على أساس الوهم بوجود الخطر في مكان وزمان مبهمين حتى وان لم يكن آنيا، بل وجعل ذلك من ضمن الحق الإسرائيلي في الدفاع عن النفس.

• اضعاف منطق الدولة المركزية واذكاء تمرّد الاقليات ضمن نطاق الطوق وما بعده:

تولي إسرائيل للأقليات دورا محوريا في استراتيجيتها الهادفة لتجزئة المنطقة واضعاف منطق الدولة المركزية فيها من منطلق مذهبي وطائفي وعرقي، سواء عبر التدخل المباشر على غرار ما يحدث مع دروز سوريا أو عبر الدعم العابر للحدود على غرار اكراد شمال العراق واكراد سوريا، وحتى في ظل ما يكتنف هذا الجهد الإسرائيلي من خلافات مع الولايات المتحدة غير الراغبة مبدئيا في صناعة سايكس بيكو جديدة حسب مسؤولي الإدارة الامريكية ومبعوثيها للمنطقة، إلا أن التعويل على هذه الورقة لكبح إسرائيل عن الاستمرار في هذا النهج هو أمر غير محمود العواقب، والأنجع ان يكون ذلك عبر توافقات إقليمية ثنائية ومتعددة قد تساهم مخرجاتها في ترميم ما بقي من نظام إقليمي هش في الكثير من مكوناته، وهو ما تدركه إسرائيل وتعمل على عدم تحقيقه (٧).

• وأد التحالفات البينية في المنطقة واضعاف ثم تفكيك ما هو قائم منها:

استمرارا للاستراتيجية السابقة تعمل إسرائيل على وأد أي تحالفات بين دول المنطقة ثنائية كانت او متعددة، وبهذا هي تنظر بعين الريبة والشك للتقارب التركي المصري وازدادت ريبة من التحالف الباكستاني السعودي الشامل للردع النووي الذي تم توقيعه مؤخرا، وقبله من التعاون التركي الباكستاني الذي ابان عن حدود فعاليته خلال جولة الصراع الأخيرة بين الهند وباكستان، في مقابل ذلك تسعى إسرائيل جاهدة لتفكيك ما هو قائم من تحالفات سواء بشكل داخلي على غرار العمل فك الترابط العراقي الايراني عبر ابعاد العراق من فلك النفوذ الإيراني، أو عبر تحالفات مضادة يُحوّل بموجبه هذا التضاد الى فعالية صفرية. سواء كانت إسرائيل خارج هذا التحالف المضاد أو من ضمنه، حيث يدخل التعاون الإسرائيلي الهندي في هذا السياق الذي من خلاله تحاول إسرائيل تقزيم التحالفات الناشئة والعمل على وأدها وتفكيكها، فإسرائيل تدرك ضمن كافة مستويات ادراكها الاستراتيجي دفاعية كانت ام هجومية أن موقعها المتفوق وقوتها المهيمنة تمرّ عبر منع أي جهد استراتيجي مشترك بين دول المنطقة، ومن هنا تمر أحد أهم مضامين تحول إسرائيل الى قوة إقليمية عظمى تنتقل فيه من مصاف التفوق نحو مصاف الهيمنة (٨).

• التدرّج في مسلّمات التفاوض: من «الأرض مقابل السلام» الى «السلام مقابل السلام» ثم «فرض السلام في ظل الهيمنة»

منذ بداية عصر اتفاقات السلام وطي صفحة الحروب العربية الإسرائيلية الكبرى، كانت قاعدة «الأرض مقابل السلام» جوهر المفاوضات العربية الإسرائيلية؛ الا انه ومنذ تدشين مسار ابراهام الذي لم يكن مصمما لتسوية القضية الفلسطينية ضمن حل الدولتين، بدى وأن قاعدة «الأرض مقابل السلام» لم تعد أساسا للتفاوض، وقد تعزّز هذا الطرح أكثر منذ السابع من أكتوبر في ظل التحولات الجارية في الداخل الإسرائيلي، اين ظهرت بوادر قناعة ابدية لدى النخبة السياسية وحتى العسكرية في إسرائيل بإستحالة التعايش مع دولة فلسطينية حتى لوكان بشكل مؤقت، وان احتمالية القبول بتجسيد كيان فلسطيني منقوص السيادة أصبح من الماضي، وحتى في ظل الضغوط المصاحبة لموجة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، إلا أن سمة «منزوعة السلاح» تبقى لغاية الآن السمة الوحيدة التي تلقى اجماعا من طرف الكل، اما باقي الثوابت السيادية للدولة الفلسطينية المنتظرة وعلى رأسها الحدود تبقى مغيبة.

والحقيقة أن هذه قناعة إسرائيلية راسخة منذ البداية اين استخدمت قاعدة الأرض مقابل السلام من اجل ترسيخ النفوذ وربح الوقت ضمن تقديم أولويات معينة على أخرى، ومنه فإن إسرائيل كانت تنظر الى هذه القاعدة انها أداة تكتيكية لتحقيق مكاسب معينة وسيتم التخلي عنها عندما تحين ظروف ذلك؛ وهو ما حدث منذ سنة ٢٠١٨ عندما رفع نتنياهو خارطة فلسطين كاملة من أي أدنى إشارة الى أي دولة فلسطينية قبل ان يدّعي مؤخرا بأنه حامل نبوءة تأسيس إسرائيل الكبرى، في تجاوز حتى لقاعدة السلام مقابل السلام الى قبول الهيمنة مقابل السلام.

• تجاوز تحطيم القدرة الى نزع الإرادة:

اثبتت حرب الإبادة الاسرائيلية على قطاع غزة طوال سنتين ماضيتين الى أن طموح إسرائيل يتجاوز سعيها لتحطيم القدرة على الفعل وموارد اكتساب القوة لمن آثر مواجهتها، انما المبتغى الحقيقي هو نزع الإرادة على المقاومة، بحيث يكون الدمار الهائل في غزة والابادة الجماعية والتهجير هي كلها من ضمن ما تسوقه إسرائيل الى اعدائها الراغبين في إلحاق الأذى بها، وبغض النظر عن حدود نجاحها في تحقيق المبتغى من هذه الاستراتيجية ومستويات الردع المتقدمة المنبثقة عنها، إلا أن السؤال الأهم هو هل استحق هذا المبتغى فعلا ما دفعته إسرائيل من تكاليف ستبقى تداعياتها مستمرة لعقود طويلة، وهذا السؤال يراود كل النخب في إسرائيل بل هو ذات السؤال الذي دفع المعارضة في إسرائيل الى تصنيف قرار استمرار الحرب رغم تعاظم التكلفة ووأد فرص الحل ضمن ما هو مرغوب لدى الحكومة ورئيسها للاستمرار في السلطة، ومنه فهو حسب المعارضة مصلحة حكومية ضيقة ومؤقتة تُنافي مصالح إسرائيل العليا على المدى البعيد.

• بناء منظومة اقتصادية إقليمية محورها اسرائيل:

تُراهن إسرائيل على ان الاقتصاد قد يكون احد اهم مداخل فرض هيمنتها على المنطقة، على النحو الذي يجعل الاقتصاد الإقليمي مرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي مثلما ربطت الولايات المتحدة الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأمريكي قبل زهاء القرن، وحتى لو افترضنا جازمين أن وضع الولايات المتحدة وما يزخر به من مقومات لعب هذا الدور مختلف اختلافا جذريا عن وضع إسرائيل وما هو متوفر لها من مقومات، إلا أن ذلك لا يُلغي حتما طموح إسرائيل نحو تجسيد هذه الرؤية عبر ضرب أي محاولة لبناء اقتصاد تنافسي حقيقي يهدد او يعرقل طموحها للهيمنة؛ وهي في هذا المجال ونظرا لمحدودية مواردها الذاتية تسعى للتفوق في مجالات من المتوقع أن تستحوذ على اهتمامات الاقتصاد العالمي مستقبلا على غرار مجالات التكنولوجيا والمواصلات والذكاء الاصطناعي وغيرها، وهي كفيلة بحسب الرؤية الإسرائيلية أن تعوض إسرائيل عن مواطن الضعف التي تعاني منها.

والى جانب ذلك تسعى إسرائيل لربط المنطقة بمشاريع اقتصادية ظاهرها تكاملي وباطنها يُراد به هيمنة إسرائيل على مفاصل الاقتصاد الإقليمي، وفي مقدمتها خطوط الامداد وممرات الصادرات والواردات، وفي هذا الشأن تسعى اسرائيل لتحييد قناة السويس عبر مشروع مائي بديل لخطوط الامداد، فضلا على التواجد المستدام في نقاط مفصلية مطلة على اهم الممرات الواقعة ضمن محيط التأثير الإقليمي، على النحو الذي تتحول بموجبه إسرائيل الى نقطة ارتكاز وصلة وصل بين اهم الدوائر الاستراتيجية وبخاصة الدائرة الشرق أوسطية والدائرة الأورو متوسطية، ما يعطيها مزايا ومكاسب استراتيجية عظمى حتى وهي ضمن مجالها الحيوي الراهن وحتى وهي تفتقر لمقومات القوة الاقتصادية المهيمنة.

• ربط مستقبل الهيمنة الامريكية بموقع إسرائيل كقوة مهيمنة:

في ضوء حالة اللا يقين التي تنتاب مستقبل استمرار الوجود الأمريكي بنمطه الراهن، تُقدّم إسرائيل نفسها على انها الضامن الوحيد والأوحد لاستمرار مكاسب الهيمنة الامريكية في المنطقة في حال تصاعد الانعزال التدريجي للولايات المتحدة، على النحو الذي قد يُغني الولايات المتحدة عن شبكة حلفائها والاعتماد الكلي على اسرائيل، ورغم صعوبة التنبؤ بمسار نجاح هذ الرهان الإسرائيلي إلا أن الأهم يبقى مدى تقبل الولايات المتحدة لفكرة فك

منظومة علاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة والتي تعود جذورها لأكثر من سبعة عقود ماضية والتعويل الكلي على اسرائيل، وقد ساد هذا المنطق خلال العدوان الاسرائيلي على العاصمة القطرية الدوحة، فرغم حالة الامتعاض التي سادت لدى مسؤولي الإدارة الامريكية من إسرائيل يومها، هذه الأخيرة التي اثبتت انها دولة مارقة وفوق أي مسؤولية سياسية وقانونية، إلا أن الخطوة الإسرائيلية اعادت طرح الاشكال التقليدي عن أولوية المصالح الإسرائيلية عن نظيرتها الامريكية لدى الإدارات الامريكية ذاتها، خاصة وسط حالة التناقض الذي انتاب سياسة الإدارة الراهنة وهي التي تصاعد اندفاعها نحو كسر بعضٍ من مسلّمات العلاقات العابرة للأطلسي مع حلفائها التقليديين في غرب أوروبا بدعوى المصلحة القومية، في مقابل ذلك طُرح اشكال جوهري حول مدى وحدود صلاحية قاعدة «أمريكا أولا» التي رفعتها إدارة دونالد ترامب كعقيدة لسياستها الخارجية لتكون مرجعية للتعامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كون الظاهر أن الولايات المتحدة بقيت عاجزة عن تطبيق الحد الأدنى من هذا المنطق فيما تعلق بأفضلية مصالحها عن مصالح إسرائيل في المنطقة رغم بعض الاستثناءات التي حاول الامريكيون ابرازها كدليل نافي لهذا التوجه، عجزٌ تأمل إسرائيل أن يتحول الى واقع مستدام يخدم هوسها بالهيمنة الإقليمية المطلقة على النحو الذي يرهن مستقبل الهيمنة الامريكية بموقع إسرائيل المهيمن كقوة إقليمية عظمى (٩).

كما يتضح جلّيا حجم التداعيات الناجمة عن جموح إسرائيل نحو الهيمنة المطلقة وآثارها المترتبة على الأولويات الامريكية ذات الطابع الحيوي للمصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وهذا في ضوء التحديات التي تفرضها النزعة الإسرائيلية المفرطة نحو التصعيد على سعي الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار الضامن لمصالحها الحيوية، فعلى سبيل المثل لا الحصر يعتبر التطبيع الإسرائيلي السعودي أولوية أمريكية انطلاقا من كونه ركيزة استراتيجية لترسيخ كتلة إقليمية موالية للولايات المتحدة وقادرة على مواجهة التحديات وتخفيف الأعباء الأمنية الامريكية، إلا أن النزعة المتطرفة لإسرائيل الراغبة في التمدد نحو كامل الإقليم خلقت تباينا صارخا في ظل الرغبة السعودية في وأد هذا الجموح بما يتماشى مع سياساتها الإقليمية، وهو ما ساهم في تقويض الدور الأمريكي كوسيط ذات مصداقية والراغب هو الآخر في عدم زعزعة الاستقرار الإقليمي رغم بعض من التحركات التكتيكية المتماشية مع الرؤية الإسرائيلية والراغبة في نيل رضاها على غرار المشاركة الامريكية المحدودة في حرب الاثني عشر يوما بين ايران وإسرائيل، هذا الوضع سيجبر الولايات المتحدة على حتمية الموازنة بين معضلات متناقضة الجمع بينها يشكّل تحديا يصعب تجاوزه، ففي الأخير التأييد الأمريكي للتطرف العسكري الإسرائيلي ينذر بتعميق الخلاف مع الشركاء الاستراتيجيين في المنطقة، ويوسع نطاق عدم الاستقرار الإقليمي بما سينعكس سلبا على الرغبة الامريكية في توسيع التعاون الأمني ومبادرات تقاسم الأعباء؛ والعكس صحيح فكل نجاح امريكي في لجم التطرف الإسرائيلي سينعكس إيجابا على مبتغاها الاستراتيجي الشامل في المنطقة (١٠).

ثالثا: ارهاصات بعث الفناء

من غير المنطقي اطلاق احكام ثابتة تُبرِز بواعث الفناء بشكل احكام مطلقة الحدوث في مرحلة ما دون غيرها، فكل شيء يبقى مقترنا في الأخير بتوفر ما يحمله الواقع من شروط ومحددات بعث الفناء، وفي هذا السياق فإن ما يمكن التنبؤ به الآن قياسا على مرجعيات تاريخية سابقة هو تقديم ارهاصات بعينها يمكن البناء عليها لاستشراف ما بعدها كونها توحي مبدئيا بالتحول نحو عصر جديد، على ان يصحب ذلك بكيفية تأثير هذه الارهاصات والبوادر على مستقبل تطور الاحداث؛ وعليه سيتم التطرق الى ما هو متوفر من تطورات في المشهد الراهن لم تكن متوفرة سابقا على النحو الذي يُنبأ بتغيرات مستقبلية، تغيرات تحوم في مجملها حول استنتاج نهائي يكاد يكون حتميا مفاده هو أن اسرائيل قد تنجح في النهاية عسكريا في هزيمة اعدائها الإقليميين وفي مقدمتهم حركة حماس وحزب الله في الوقت الراهن، ولكن تكلفة ذلك ستنعكس على مستقبل الصراع على المدى الطويل على النحو الذي يزيد من تكاليف الصراع في مقابل المزايا المنتظرة منه، بما ينعكس سلبا على إسرائيل التي ستجد نفسها امام نزيف مستمر لروافد قوتها بحكم العزلة المتفاقمة التي

تعاني منها، وهو ما يفتح الباب امام تشكّل أولى ارهاصات بواعث الفناء، أين يمكن ربط ذلك بما يلي:

• تآكل سردية المظلومية وخسارة حرب العلاقات العامة:

لا يوجد ما هو أخطر على استمرار مسار الدعم الغربي وخاصة الأمريكي منه «غير المحدود» لإسرائيل إلا عبر صناعة نخب كافرة بالسردية الصهيونية التي اكسبت إسرائيل هذا الموقع وهذه الأولوية ضمن السياسات الغربية في المنطقة، ومكنتها طيلة عقود من صناعة تلك الهالة التاريخية التي تجسدت لاحقا ضمن منظومات قانونية عنوانها الأبرز «معاداة السامية» كفزاعة للجم أي نقاشات حقيقية حول حدود التباين والتوافق ضمن العلاقات الإسرائيلية الغربية، غير ان الاحداث الجارية طيلة السنتين الماضيتين من حرب الإبادة في قطاع غزة وخسارة إسرائيل لمعركة الوعي المجتمعي التي هيمنت عليها سابقا ولعقود في ظل تحكمها في توجهات الاعلام الغربي ونخبه، ساهم هذا المنحى في تفكيك تدريجي لهذه السردية التي ظلت راسخة في الوجدان الاجتماعي الغربي، اين تجسّد ذلك وفي ابهى صوره في حراك الجامعات الذي جاب كبرى جامعات النخبة في الغرب وبخاصة الامريكية منها.

فمنذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومع تراجع السردية الإسرائيلية القائمة على التسويق لمظلوميتها عبر أداء دور الضحية، وصعوبة التحكم في الرواية الإسرائيلية وسط الثورة المعلوماتية الراهنة رغم كل التضييق الذي يتعرّض له المحتوى الفلسطيني من طرف كبرى الشركات العالمية في مجال وسائط التواصل الاجتماعي، شهدت الجامعات الأمريكية نشاطا دؤوبا مناهضا للدعم الأمريكي غير المحدود عسكريا وسياسيا واقتصاديا لإسرائيل، وهي التي تمارس إبادة جماعية لم يترك للتبرير المؤسساتي الأمريكي الرسمي انطلاقا من قاعدة «الدفاع عن النفس» أي محل من شرعية.

الحراك الطلابي الذي سبق وان اجتاح بخاصة الجامعات الامريكية ورغم صعوبة تحديد حدود تأثيره على مستقبل الدعم الأمريكي الرسمي لإسرائيل على المدى المنظور، إلا أنه يعبّر في أحد أهم أبعاده عن حركية مقلقة يقودها جزء من النخبة الأمريكية ضد هذا الدعم، والمقلق أكثر مدى التأثير المنتظر لهذا الحراك على الرأي العام الأمريكي الذي لطالما عاش تحت تأثير الآلة الإعلامية والمالية والسياسية للوبي الصهيوني وذراعه السياسي «AIPAQ» الذي شكّل شبكة قوية من العلاقات العامة للترويج لإسرائيل وروايتها، بداية كديمقراطية وحيدة وسط بيئة عدائية ثم لتبرير أعمالها لاحقا، عبر انتاج نخب موالية لإسرائيل والسيطرة على كل مفاصل الحياة التعليمية ومؤسساتها وبرامجها، والتي ساهمت في ترسيخ مظلومية إسرائيل في الادراك المجتمعي الأمريكي وتحويل الأمر الى ما يشبه المسلّمات العقائدية التي لا يجوز المساس بها، بل وتقنين ذلك بحجة معاداة السامية التي أصبحت في حالة تقاطع شبه كلي مع معاداة الصهيونية لدى غالبية دوائر صنع القرار الأمريكي.

في قلب هذه الاستراتيجية الصهيونية تقع جامعات النخبة التي يعتمد الكثير منها على تمويل الشركات الكبرى المعروفة بولائها لإسرائيل، والتي تشارك من جانب آخر في توظيف آلاف الكوادر من خريجي هذه الجامعات سنويا، ما جعل سيف التمويل والتشغيل أحد أهم آليات سيطرة اللوبي الصهيوني على الحياة الجامعية في الولايات المتحدة، في مقابل ذلك سعت إسرائيل عبر لوبياتها لخنق كل مصادر التهديد والتشكيك في موقع إسرائيل المتفرد في الداخل الأمريكي، رغم أن هذه الحالات الاستثنائية من النخبة الامريكية المشكّكة والمندّدة والناقدة لإسرائيل لطالما ظلت وما زالت كذلك تنشط بشكل فردي منعزل لم يصل لدرجة بناء استراتيجية واضحة عبر عمل تنظيمي مشترك يجمع هذه الجهود ضمن مسار ثابت، ولعّل العزلة التي تعّرض له الثنائي «جون ميرشايمر» أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو و»ستيفن والت» أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد بسبب دراساتهم حول تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الامريكية لأكبر دليل على ذلك.

وبالنظر لسابقته التاريخية فإن الثابت أن هذا الحراك فصل بين عصر وآخر على النحو الذي أصبحت معه السردية الصهيونية ليست من المحرّمات التي لا يجب التطرّق

إليها، بل هي شأن كباقي الشؤون يتعرض للنقد والانتقاد، وهو ما يعدّ أهم ما تم تحصيله من هذا الحراك لغاية اللحظة على الأقل، في انتظار توسع هذا المنظور خارج فئات الطلاب والنخبة ليشمل باقي التنظيمات المجتمعية على غرار فئات العمال والموظفين والنقابات وبعض مؤسسات المجتمع المدني غير الخاضعة للتمويل والتسويق الصهيوني، وهو توسع متوقع بالنظر لطبيعة تجارب احتجاجات نخبوية سابقة نجحت في التوسع خارج حدود النخبة التي حملت لواءها في البداية، اين توسعت بموجبها فواعل التغيير ضمن حركات اجتماعية تحمل في طياتها دلالات سياسية.

الرأي العام الأمريكي هو الآخر ليس بمنأى عما يحدث من حراك داخل جامعات النخبة، ففي ظل موقع الجامعة الرائد في التأثير على الرأي العام، وبالنظر لحالة التناقض شبه الكلي بين رهانات الحراك الجامعي والمسلّمات التي لطالما حرصت دوائر اللوبي الصهيوني على غرسها في المجتمع الأمريكي وتحويلها الى عقيدة مجتمعية يصعب التملص منها تحت أي تأثير طوال العقود الماضية، هي كلها معطيات كفيلة بتفسير حجم الخطر الداهم الذي يشكّله هذا الحراك الجامعي والتخبّط في كيفية مواجهته، مع صعوبة التوجه المفرط في استخدام القمع لما لذلك من تداعيات أولا على المنظومة القيمية الأمريكية الداخلية، وثانيا على صورة الولايات المتحدة الخارجية كحامل للواء هذه المنظومة أمام المجتمع الدولي، وهي التي من اجل نشرها وحمايتها حسب الخطاب الأمريكي الرسمي خاضت أمريكا حروبا وسنّت عقوبات وخُصصت لها ميزانيات ورُسمت سياسات واستراتيجيات ضمن ما يعرف بالقوة الأمريكية المعيارية الناعمة في الوثائق الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي.

ان الثابت فيما تعلق بهذه الاحداث وما صاحبها من تطورات أنها جسدت ضمنيا مستوى خسائر إسرائيل في حرب العلاقات العامة في عقر دار أهم حلفائها، ولعّل أن مكمن التحوّل يتمحور حول أمرين رئيسيين:

الأول/ تراجع فعالية الآليات الكلاسيكية لنشر الدعاية المسوقة للسردية الصهيونية حول ديمومة مظلوميتها، وهو ما ساهم وبفعالية كبيرة في توجهات المجتمع الأمريكي لعقود ماضية ونظرته لإسرائيل، ومن الصور الدالة على ذلك تراجع فعالية استخدام «معاداة السامية» كآلية فعالة لكسب حرب العلاقات العامة، ما قد يفرز نتائج وخيمة على إسرائيل مستقبلا في ظل معركة الوعي الجارية.

الثاني/ البعد العالمي المناهض لإسرائيل والمنحاز للحق الفلسطيني والذي سيُلقي حتميا بظلاله على مستقبل تأثير الدوائر المساندة لإسرائيل وروايتها الصهيونية ليس في الولايات المتحدة فحسب بل أمام الرأي العالمي ككل، ما سيحمل تكلفة باهظة على إسرائيل مستقبلا قصُر الزمن أو طال، خاصة مع توفر تجارب سابقة على غرار دور هذا المحدد في سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

ورغم صعوبة التنبؤ بطبيعة المخرجات المنتظرة من وراء إعادة هيكلة الرأي العام في ظل السيناريوهات المختلفة المحيطة بمستقبلها وحدود تأثيرها على المسلمات الراسخة منذ عقود في العقيدة المجتمعية الأمريكية، وحتى لو افترضنا محدودية هذا التأثير وربما ظرفيته، لكن الثابت أن هذه التطورات قد عكست وجود إمكانية لصناعة الإرادة النخبوية اللازمة لتحدي الرواية الصهيونية الداعمة بشكل مطلق لإسرائيل وأفعالها، وهو ما قد يشكّل واقعا جديدا في حال ما تم البناء على هذه الإرادة النخبوية من أجل صناعة إرادة سياسية تزاحم النفوذ الصهيوني الطاغي على توجهات دوائر صنع القرار الأمريكي مستقبلا، وهذا ما تخشاه إسرائيل وحلفائها أشد الخشية كونه موردا ورافدا رئيسيا ليس لحسم معركتها الراهنة وفقط بل لاستمرار كينونتها ووجودها المستقبلي.

الخلاصة أنه وطوال عامين من حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة تعرضت إسرائيل لنكسة كبرى في حرب الدعاية، فقد اثبتت استطلاعات الرأي العامة عن تراجع رهيب في مستويات الدعم الشعبي لموقف حكوماتهم الداعم لإسرائيل ومعارضة الجماهير لحرب الإبادة الإسرائيلية، وان كان ذلك بشكل متفاوت نسبيا حيث يبلغ مستويات قياسية في دول مثل اسبانيا وايرلندا في

حين يبقى ضمن حدود معينة في دول مثل ألمانيا، وهي تطورات لم تكن لتحدث لولا خروج صناعة السردية عن هيمنة الوسائل الإعلامية الرئيسية التي تمتلك باعا تاريخيا في احتكار المعلومة واستخدامها في تظليل الجماهير، وحتى في ظل تصاعد جهود الرقابة على المحتوى المؤيد للشعب الفلسطيني إلا أن فعالية ذلك ستبقى ضمن الحدود الدنيا بسبب استحالة الحجب الكلي، فضلا عن إمكانية أن تأتي هذه السياسة بنتائج عكسية نتيجة لعلم الفئة المستهدفة من هذا الحجب بتواطؤ كبرى فواعل التواصل الاجتماعي مع إسرائيل، ولا يوجد ما يثبت هذا الحكم اكثر من انهيار الدعاية المظللة لإسرائيل بقطع عناصر المقاومة الفلسطينية لرؤوس الأطفال خلال هجوم السابع من أكتوبر والذي روجت له الكثير من المنصات الرقمية بل وتبنته بعض المواقف الغربية الرسمية، إلا أن الحقيقة سرعان ما انكشفت ما اضطر هذه الجهات لأن تتراجع عن مواقفها، ومنه فإن خسارة إسرائيل لمعركة الرأي العام وحرب العلاقات العامة أصبحت تؤرق حتى الإسرائيليين انفسهم، اين صدرت عديد التقارير الإسرائيلية تحذر من مغبة الاستهتار بهذا التطور لما له من تداعيات حتى لو لم تكن ارهاصاتها تقع ضمن المدى المنظور، إلا أن الثابت أن ما حدث له ما بعده (١١).

• معالم فك الارتباط مع الحلفاء:

عادة ما يشير مصطلح «فك الارتباط» الى حدوث تغيرات جذرية طارئة على علاقة معينة بلغت مستوى متقدم من التحالف قد يسمو لمصاف الحيوية التي لا يمكن لطرف ضمنها ان يعيش بدون حليفه، وان كان هذا المنطق يحمل دلالة وجودية بالنسبة لإسرائيل فإنه يعني للغرب التخلي عن الاعتماد على التحالف الأمني والعسكري مع إسرائيل لتعزيز والحفاظ على هيمنته كون تكاليف ذلك تجاوزت مكاسبه المنتظرة.

تاريخيا بنى الغرب وإسرائيل تحالفا وثيقا قائما على المصلحة الاستراتيجية المتبادلة على النحو الذي تحولت بموجبه إسرائيل لقاعدة متقدمة لمصالح الغرب في المنطقة، وتجسّد ذلك بشكل أكثر وضوحا بعد حرب ١٩٦٧ وتحول إسرائيل الى أداة فعالة في يد الولايات المتحدة لاحتواء المد السوفياتي، غير أن هذا الوضع الذي بدى لأمد قريب غير قابل للنقاش اقله على المستوى الرسمي، وحتى ان توفر فسيكون ضمن حدوده الدنيا، اصبح اليوم في مرمى النقد القائم أساسا حول حدود المكاسب مقارنة بالتكاليف التي يجنيها الغرب من وراء هذا التحالف، وان حصل ذلك فما هي حدود المراجعة المنتظرة التي يمكن عبرها إعادة صياغة وهندسة هذا التحالف تماشيا مع التغيرات الجذرية الحاصلة ضمن عديد المستويات، وان كان الحدث هنا لا يشمل بالضرورة سيناريو فك الارتباط كليا بين إسرائيل وحلفائها وهو امر غير واقعي اقله على المدى المنظور، الا أن المراجعة من ناحية المبدأ أصبحت حتمية في ظل الواقع الراهن وما افرزته سنتين من حرب الإبادة في قطاع غزة، على النحو الذي يدفع نحو إعادة رسم حدود التوافق والتباين بين مصالح إسرائيل ومصالح الغرب في المنطقة، والذي سيفرز بدوره خارطة جديدة لسبل معالجة التحديات. ذاتها حدود التوافق والاختلاف التي تجعل من الأخذ بالغرب كوحدة متناسقة ومتجانسة امرا بعيدا عن الواقع، فالغرب اصبح غربان بعد سنتين من الحرب، غرب متشبث بتحالفه المطلق مع إسرائيل متبنيا لروايتها رغم مالها من تكاليف ويمكن تصنيف الولايات المتحدة وألمانيا كنماذج لذلك، وغرب فتح الباب امام مراجعة جزئية ضمن المستوى السياسي على النحو الذي تبنّى بموجبه خطابا اكثر انتقادا لإسرائيل وأعطى اعتبارا متزايدا للحقوق الفلسطينية، ويمكن تصنيف الدول الغربية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية ضمن هذا السياق، في حين بدت المقاربة الأمنية والعسكرية بعيدة عن هذه النقاشات بالنظر لكونها جوهر التحالف الغربي الإسرائيلي، ومن الصعب تخيل تفكّكها او حتى ان تكون مجالا للنقاش في ظل المعطيات الراهنة، رغم بعض الاستثناءات على غرار قرار الحكومة الاسبانية غلق اجوائها وموانئها امام واردات إسرائيل العسكرية.

ومن هذا المنطلق يتضح جليا الى أن ارهاصات فك الارتباط قد بدأت ضمن مستويات معينة، اين افرزت الاحداث خلال السنتين الماضيتين مسارا حتميا امام الخطاب الرسمي الغربي الذي وجد نفسه امام معضلة الموازنة بين منظومة القيم التي يدّعيها وبين مصالحه التي يرعاها، ومعه تراجعت فعالية «القوة المعيارية» الغربية الى حدودها

الدنيا، خاصة مع تزامن حرب الابادة الإسرائيلية في قطاع غزة مع الحرب في أوكرانيا، وهو ما أوقع هذا الخطاب أمام مأزق الازدواجية المعيارية ودفعته في النهاية الى حتمية المراجعة، وبغض النظر عن سيناريوهات تطور هذه المراجعة الى سياسات فعلية على الأرض فإنها تبقى مرحلة ثابتة في سبيل البناء عليها مستقبلا ضمن مسارات فك الارتباط، ليبقى الثابت أن إسرائيل لم تعد بذات الصورة النمطية التي سادت في الذهن الغربي خلال السبعة عقود ماضية، وهذا تغير لا يمكن المرور عليه بدون تكلفة، تكلفة لم يعد بإمكان الغرب تحملها بذات مستوى التحمل الذي ساد سابقا ومن هنا تبدأ نقطة التحول.

• تصاعد نطاق التباين مع المجتمع اليهودي العالمي:

أعاد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة احياء حدود الهوة بين اليهودية والصهيونية وبين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية، والادهى من كل هذا موقف المجتمع اليهودي العالمي من هوية دولة إسرائيل خاصة في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، فالأولى تحتوي أكبر جالية يهودية في العالم ومنها تستمد إسرائيل النصيب الأوفر من التبرعات والدعم، في حين تعتبر فرنسا حاضنة اليهود الأولى في أوروبا فضلا عن كونها أكبر رعاة سردية المظلومية في منظورها «القانوني» الذي امتزجت فيه معاداة السامية بمعاداة الصهيونية لمستوى التلاشي، وهو ذات التلاشي الذي اذكى صراعا خفيا في الولايات المتحدة بين اليسار اليهودي المعادي للصهيونية واليمين الأرثوذكسي الداعم لها، حيث انعكس ذلك جلّيا من خلال حجم مشاركة اليسار اليهودي في المظاهرات الرافضة لحرب الإبادة في قطاع غزة، ما ينبأ بتغيرات جذرية في وعي مستقبل أجيال المجتمع اليهودي اتجاه إسرائيل، هذه الاخيرة التي ستجد صعوبة بالغة في إعادة تسويق روايتها امام الأجيال الجديدة من اليهود حتى في ظل الدعم الوفير من دوائر اللوبي الصهيوني، وبالنظر لدور المجتمع اليهودي التاريخي والآني في توفير ما تنعم فيه إسرائيل من روافد الدعم والقوة في الوقت الراهن، يتضح جلّيا حجم الاشكال المرتبط بسيناريوهات انفصام إسرائيل عن المجتمع اليهودي العالمي والتداعيات الناجمة عن هذه النبوءة، مع صعود جيل لم يعد مؤمنا بفكرة ربط المجتمع اليهودي العالمي بإسرائيل، وغير متقبّل لفكرة تحمّل مسؤولية التداعيات الأخلاقية لأفعالها اللا إنسانية، وهي التي تفعل ذلك باسم اليهود وبدعوى حمايتهم، الامر الذي من شأنه ان يزيد من عزلهم داخل مجتمعاتهم (١٢).

• الهجرة العكسية وتعاظم التهديد الاستراتيجي القاتل لإسرائيل:

تشكّل الهجرة اهم روافد الحياة لإسرائيل؛ فمنذ ما قبل تأسيسها كان المشروع الصهيوني مشروعا استيطانيا بحتا قائما على التهجير والابادة لتوفير ما يلزم من الأرض، ومنه فإن الهجرة اليهودية الى فلسطين لم تكن تختلف كثيرا عن هجرة الأوروبيين الى الامريكيتين، حيث سادت فكرة ارض بلا شعب لشعب بدون ارض، أو عن نماذج للاستعمار الاستيطاني التي سادت سابقا في دول مثل الأرجنتين وجنوب افريقيا، وبعد قيام إسرائيل كانت الهجرة أولى أولوياتها فالاستيطان والتوسع لن يتوفر إلا بتوفر المورد السكاني، وفي ظل هوسها الدائم بالديمغرافيا ومنع تغلب العنصر الفلسطيني الاكثر قدرة على الانجاب والنمو تزامنا مع تراجع فعالية مسالك الامداد التقليدية (أوروبا الشرقية والولايات المتحدة) لتغطية هذا الهوس، مدّت إسرائيل يدها حتى لأولئك الذين كان ينظر إليهم بدونية ضمن الطوائف اليهودية كيهود الفلاشا في اثيوبيا (١٣). اليوم إسرائيل امام معضلة كبرى تمس جوهر أحد اهم مضامين فنائها، فتدنّي الهجرة نحو اسرائيل الى مستويات دنيا توازيا مع تصاعد الهجرة العكسية اين تشير الإحصاءات الى ان معدل المغادرين تجاوز الوافدين، وقد ظهرت ارهاصات ذلك قبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كنتيجة مباشرة للسياسات الحكومية الداخلية التي ساهمت في حالة التناقض واللا تجانس وبخاصة بعد تبنّي الحكومة للإصلاحات القضائية وما نجم عنها من تداعيات شكّلت سابقة في تاريخ إسرائيل واخرجت الى السطح ما خفي من تناقضات مجتمعية داخل المجتمع الإسرائيلي، في حين تعزّز هذا المنحى اكثر فأكثر منذ السابع من أكتوبر بسبب الأوضاع الاقتصادية وتدني مستوى الرفاهية، والأكثر من ذلك فقدان الامن وطول امد الحرب وتداعيات توسع نطاقها إقليميا اين طال القصف الإيراني وبعض من

اذرعها العاصمة تل ابيب وكبرى المدن، وهي محددات لطالما ظل وجودها بمثابة احد اهم عوامل الاستقطاب للمهاجرين وتعزيز مناعة المجتمع الإسرائيلي، في حين أدّى فقدانها النسبي الى إزالة اللثام على احد اهم المخاطر الاستراتيجية المهدّدة لإسرائيل ومستقبل كينونتها، على النحو الذي أعاد من خلاله ملف الهجرة احياء نبوءة انهيار إسرائيل من الداخل.

• **توسع تناقضات البنية المجتمعية الداخلية:**

كمجتمع هجين تسوده جملة من تناقضات «الهوية»، يحمل المجتمع الإسرائيلي بذور فنائه في ثناياه، والأمر لا يقتصر حلى ثنائية الاستقطاب «الديني/ العلماني» فحسب بل يتعداه الى الاستقطاب داخل كل معسكر على غرار ثنائية «الاشكيناز» و«الحريديم» و«السفارديم» ويهود الغرب ويهود الشرق، وفي السنوات الأخيرة تضاعفت حدّة هذه التناقضات للمستوى الذي تحولت معه الخلافات السياسية الى مهدّدات للتماسك الاجتماعي ومنه مستقبل أمن الدولة، مع التصعيد الذي ابدته تيارات اليمين واليمين المتطرف اتجاه اليسار منذ هيمنتهم على الائتلاف الحكومي الحالي وسعيهم لفرض سطوتهم على كافة مناحي حياة المجتمع، اين شكّلت الإصلاحات القضائية وتقليص صلاحيات المحكمة العليا والكنيست في مقابل تضخيم دور السلطة التنفيذية وما خلفته من انشقاقات غير معهودة ربيع ٢٠٢٣ نموذجا عن هذه المساعي الساعية لتهويد المجتمع وتعزيز دور اليهودية في الحياة العامة تمهيدا لإعلان يهودية الدولة، هذا الوضع اجبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بن يمين نتنياهو على تقديم المزيد من التنازلات لشركائه في الائتلاف كلما تصاعد ضغط أحزاب اليسار الذين لجأوا للشارع ما زاد بدوره من حدة الاستقطاب اكثر فأكثر، للدرجة أن بعض المتشائمين في داخل إسرائيل وصفوا الوضع انه متجه الى حرب أهلية وبخاصة مع تصاعد برامج الائتلاف الحكومي اليميني نحو توسيع برامج تسليح المستوطنين.

مع تصاعد نطاق الاستقطاب جاء السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. للوهلة الأولى بدى ما حدث مرتبط بتغاضي السلطة في إسرائيل عن مخاطر المحيط وافراطها في التركيز على توسيع مكاسبها امام خصومها في الداخل، وان كان هذا الوضع قد أوحى في البداية بضرورة توحيد الصف الداخلي وتعزيز الوحدة المجتمعية التي عكسها شعار «معا سننتصر» الذي تحول الى شعار للدولة والمجتمع على حد سواء، إلا أن توالي الاحداث واستمرار حرب الإبادة في غزة دون حل في الأفق أعاد المجتمع الإسرائيلي لحلبة الاستقطاب من جديد في ظل تصاعد حدة الخطاب السياسي بين اليمين واليسار حول مسارات الحرب وطبيعة الأهداف وسبل تحقيقها، على النحو الذي تحول معه شعار «معا سننتصر» الى جدال في تفسير ماهية «النصر المطلق» المُراد تحقيقه من طرف الائتلاف الحاكم وهل هو مصلحة ضيقة أم مصلحة دولة؟ انطلاقا من تكلفة ذلك على إسرائيل آنيا ومستقبلا، خاصة وأنه ورغم حالة الاجماع الكبير بين كافة الاطياف على ضرورة سحق المقاومة في غزة والضفة وكل الإقليم على النحو الذي ينزع اي إرادة مستقبلية من أي طرف كان على استنساخ هجوم السابع من أكتوبر مرة أخرى، إلا أن السؤال كان حول ما اذا كان نهج الابادة والتهجير والتدمير الواسع النطاق هو ما سيحقق مبتغى إسرائيل؟ وهنا عاد الاستقطاب من جديد بين من يرى أن السبيل هو تدمير حماس بعيدا عن المساس بالوضع الديمغرافي للفلسطينيين والكلام هنا على عموم وسط اليسار وبعض من الليبراليين، ومن يرى أن السبيل الأمثل هو ممارسة المزيد من تضييق جغرافية التواجد الفلسطيني عما هو عليه الحال اليوم وهو ما تنادي به بعض تيارات اليمين الوسط، في حين استمر اليمين الراديكالي الصهيوني في خطابه المتطرف الداعي لـ «نكبة ثانية» مستنسخة عن نكبة ١٩٤٨. والثابت من هذا أن مفهوم «النصر» أصبح مبهما وطبيعته من طبيعة الطرح الأيديولوجي لكل تيار.

اليوم الواضح ان إسرائيل تنحو أكثر فأكثر نحو التطرف اليميني. وضع ينبأ بما هو أخطر على مستقبل الوحدة المجتمعية الداخلية في ظل جنوح هذا اليمين الى أدلجة المجتمع بما يراه صحيحا من معتقدات، وهذا سيغرق إسرائيل مجتمعا ودولة في المزيد من حالة من اللا تناسق الهوياتي، وسيوسع من نطاق مكامن الضعف القاتلة الاخرى من قبيل العلاقة مع مجتمع الشتات وزيادة معدلات الهجرة والأخطر المزيد من التباين بين اليهودية

والصهيونية، وهي تداعيات ستفرز نتائج مجتمعية وخيمة ولو بعد حين، على النحو الذي سيفضي لتلاشي نموذج الدولة اليهودية الديمقراطية تحت دافعية تصاعد نطاق التناقض بين الدينية والعلمانية، بما يضاعف من تشوهات مركّبات المجتمع الإسرائيلي ومعه تصدع المفهوم المنشود لـ «الهوية الجامعة للشعب اليهودي» التي قادت وما زالت كذلك جهود الحركة الصهيونية على مر التاريخ، والتي باءت الى الفشل ما استدعى دائما تضخيم «الخطر الوجودي» كسبيل وحيد للحفاظ على التماسك المجتمعي المرجو.

• انعدام شرعية التمدّد:

من منظور قانوني لا يوجد ما يبرّر اكتساب شرعية التمدّد خارج ما نصت عليه مواثيق الشرعية الدولية، وكل ما كسبته إسرائيل كقوة احتلال هو خارج إطار هذه الشرعية التي لن تسقط بالتقادم؛ وحتى لو أجمع الكل على الاعتراف بما تطمح إليه إسرائيل من تمدّد، إلا أنه يبقى اعتراف بواقع الوجود لا بشرعية الوجود، وهذا ما يسقط على الاعتراف الأمريكي بالجولان السوري كأراضي إسرائيلية وبالقدس عاصمة ابدية لإسرائيل، وهو امر له جذوره اذ يعود أساسا لمذكرة الانتداب التي تبنتها عصبة الأمم عقب نهاية الحرب العالمية الأولى والتي تنص على ان فلسطين دولة للجميع وليس من حق أي عرقية كانت ان تدّعي ملكيتها، وهذا ما يسقط أي شرعية قانونية عن مشروع الدولة اليهودية التي ينادي بها رموز اليمين المتطرف الذي تعاظم نفوذه في دوائر صنع القرار الإسرائيلي وبدعم متصاعد من اليمين الانجيلي البروتستانتي في الولايات المتحدة الذي اصبح هو الآخر يتبنى نهجا خطابيا اكثر صراحة في هذا الشأن. ورغم ما آلت إليه تطورات الاحداث حاليا من تهميش متعاظم للقانون الدولي والضغط على من يقفون على تطبيقه، إلا أن ذلك لا يعني البتّة تحويل الاستثناء لقاعدة والقاعدة لاستثناء؛ فما تم تحصيله بالقوة لا يعني ابدا إمكانية شرعنته امام القانون الدولي ومواثيق الشرعية الدولية، ومنه فإن الرهان الإسرائيلي في التمدّد مبني على واقع القوة وسينهار بإنهيار روافد استمرار هذا الواقع، ولن يكتسب ابدا أي مستوى من شرعية الوجود.

رابعا: السابع من أكتوبر من «استعجال التمدّد» الى «تعجيل الفناء»

ضمن تراتبية المراحل فإن الثابت ان السابع من أكتوبر وبقدر ما وفّره من فرص للتمدّد وأعاد احياء هوس الوجود لدى إسرائيل النابع من أصل تشكّلها وطبيعتها الوجودية الاستثنائية، فإنه في مقابل ذلك اثبت الحدود الدنيا في التعويل على السلام للجم جموح التمدّد الإسرائيلي، وعليه فإن الأصل هو رهان إسرائيل على التمدّد والهيمنة ومنع أي خطر وتدمير أي عائق يقف امام هذا المبتغى كونه الضامن الوحيد لحماية بقائها واستمرارها وجودها حسب ادراكها؛ أما السلام فيقع ضمن الآليات التكتيكية الصالحة في ظروف معينة دون اخرى. فإسرائيل في الأخير وضمن أسس تشكيلها تعلم أنها كيان غريب غير طبيعي ولن ينسجم مع محيطها حتى في ظل اتفاقيات سلام، كونه سيبقى سلاما باردا مرتبط بالقائمين عليه وبالظروف التي أحاطت به.

ومنه فإن السابع من أكتوبر قد عجّل بشكل مباشر بدافعية التمدّد وبشكل غير مباشر في احياء بواعث الفناء حين يختل التوازن بين الرغبة في التمدّد والقدرة عليه، فالدعم الخارجي لإسرائيل يتراجع والأسوأ لم يأت بعد، كونه سيتبلور بعد أن تستقر الأمور بشكل شبه دائم ويرى العالم ما لم تسمح الرقابة الاسرائيلية برؤيته بعد، ومع غياب أي بوادر لتخلّي إسرائيل عن سلوكها الراهن وبخاصة مع تصاعد نفوذ التيار الصهيوني الديني فيها، وهو الذي يرى في نفسه انه يعيش عصر تحقّق النبوءات والخلاص الأخير الذي سيُفضي لقيام إسرائيل الكبرى، والتي في اعتقادهم لا يمكن لأي قوة في الأرض ان تكبحهم عن تحقيقها بغض النظر عن تكلفة ذلك داخليا وخارجيا، ومنه فإن ما سيق آنفا من احكام ستكون حتما في طور الوضوح أكثر فأكثر مع مرور الزمن، وانما ما فعله السابع من أكتوبر هو التعجيل بما كان سيحدث بعد حين.

خامسا: الحرب الامريكية الإسرائيلية الراهنة على إيران

ضمنيا تجسّد الحرب الامريكية الإسرائيلية الراهنة على ايران كل ما قيل آنفا حول جموح التمدّد الإسرائيلي

وتحييد الخصوم المتوقع عرقلتهم لهذا الطموح، واذا كانت ايران واذرعها ضمن ما اصطلح على تسميته في الخطاب الإسرائيلي بالمشروع الشيعي هي البداية، فإن جل القراءات تشير الى أن لذلك ما بعده، والاشارة هنا الى القوى الإقليمية الكبرى المتبقية أو ما سماه رئيس الوزراء الإسرائيلي وبعض رموز حكومته المتطرفة بالمشروع السني الناشئ في إشارة الى الثلاثي المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر والذي قد يمتد من الجزائر غربا الى باكستان واندونيسيا شرقا، في مقابل بوادر نشوء محور إسرائيلي هندي يوناني إضافي الى دولة عربية لم تذكر بالاسم وكذا دولة افريقية يرجّح ان تكون اثيوبيا وارض الصومال الغرض منه إعادة بلورة الادراك الاستراتيجي الإسرائيلي التقليدي المستند لنظرية «المحيط» التي جاء بها بن غوريون عند نشوء الكيان أواخر اربعينات القرن الماضي، والهادفة لتطويق الطوق أو بمعني آخر تضييق الخناق على محيط إسرائيل المعادي عبر فواعل إقليمية أجبرت تطورات الاحداث لاحقا على تغيير قائمتها، فبعد أن كانت البداية عبر حلف بغداد منتصف خمسينات القرن الماضي تلى ذلك الاعتماد على شاه ايران وتركيا العلمانية وامبراطور اثيوبيا، ومع التغيرات الحاصة في هذا الثلاثي بداية بسقوط امبراطور اثيوبيا بداية السبعينات وسقوط الشاه أواخرها وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم الذي أدى لتراجع تركيا من موقع الشريك الموثوق الى الشريك البراغماتي، افرز هذا الوضع في النهاية ما نشهده الآن من تغير قائمة الفواعل وتوجه الاعتماد على فواعل جدد كاليونان والهند وقبرص اليونانية واثيوبيا وارض الصومال وغيرها لتكون ركيزة لهذا الادراك الإسرائيلي القديم المتجدد.

ليبقى الهدف النهائي من كل هذا هو فسح المجال أمام إسرائيل الكبرى التي لم تعد خافية لا عن الخطاب الإسرائيلي الرسمي ولا عن خطاب اليمين الإنجيلي في الولايات المتحدة الذي لعب دورا حاسما في دفع الإدارة الامريكية لإعلان الحرب على إيران وما انجر عن ذلك من تساؤلات في الداخل الأمريكي وخارجه عن الجدوى والاهداف من وراء ذلك والأهم هل ما يحدث مصلحة إسرائيلية أم مصلحة أمريكية؟

ختاماً. بعدد سبعة مليون يهودي أي قرابة ٧٥٪ من مجمل المجتمع الإسرائيلي، تدرك إسرائيل أن السلام «وهم» يبلغ مصاف الاستحالة ضمن محيط تراه معاديا لا يمكن ان تنافس مقوماته الديمغرافية، وهو إدراك سائد في اسرائيل بغض النظر عن تقبل هذا المحيط للسلام من عدمه. فرغم كل روافد التفوق التي تحوزها إسرائيل سواء فيما تعلق بإنفرادها بالردع النووي او الدعم الأمريكي المطلق أو غيرها من روافد، إلا أن هوس الامن والوجود يبقى ضمن جوهر العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وهو امر سيستمر يراودها وقد يتلاشى نسبيا في حال تحقيق مبتغاها الابدي بقيام إسرائيل الكبرى وتحقيق الهيمنة المطلقة الخالية من أي شوائب. وعليه فإنه لا سبيل إلا التمدّد لتحقيق هذا المبتغى، وهو ذات التمدّد الذي سيفتح الباب نحو عصر الفناء، وذلك عندما تنتفي روافد التمدّد وتعجز إسرائيل عن تلبية متطلبات استمراره لتبدأ مرحلة الانهيار المؤدي للفناء بغض النظر عن مصدر بواعثه داخليا كان ام خارجيا، وان كان ذلك سيؤخذ بالتسلسل ويبقى مرهونا بتوفر شروطه ومحدداته التي غالبا ما تأخذ مسارا زمنيا طويلا يصعب تحديده.

انما الثابت ضمن ما هو قادم في المدى المنظور أن عصر الحلول المُرضية انتهى ليحل محله عصر فرض الأمر الواقع، هذا ما ستحاول إسرائيل تثبيته في المرحلة القادمة ضمن جنون الهيمنة الذي أصابها وسط محيط اقليمي عاجز عن مسايرة نسق الصراع، ومستغلة ضمن هذا المسار وضع الولايات المتحدة الراغبة في التقليل من تكلفة تواجدها تزامنا مع عدم تقبلها لفكرة التنازل عن موقعها المتفوق في المنطقة في وجه المنافسين المحتملين وبخاصة مع تصاعد زمام المبادرة للصين التي أصبحت تقدم نفسها في ثوب «البديل»، في مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة لا تريد أن تكسب إسرائيل رهان الخروج عن سيطرتها الذي أصبح التيار الديني المتصهين في إسرائيل يجاهر به، لأن ذلك سيؤثر على القدرة الامريكية على ضبط توازنات المنطقة.

ووسط هذه التناقضات تزيد ضبابية المشهد القادم وما يكتنفه من سيناريوهات، على النحو الذي جعل من حوافز التمدّد الإسرائيلي وسبل تنفيذه ولاحقا ارهاصات

بعث الفناء هي مسلّمات تفرضها ثوابت يضيق حدود الجدال حولها ويكاد يلامس بعض التكتيكات لا التوجهات الاستراتيجية الكبرى، انما المتغير هو ظروف ومحددات ترجمة هذه الثوابت الى واقع، ضمن صراع اختلط فيه ما هو استراتيجي بما هو عقائدي وديني، وامتزجت فيه التوازنات الدولية للدرجة التي اصبح فيها هذا الصراع احد اكثر أولويات السياسة الدولية ومعها الأمن والسلام الدوليين في منطقة تشابكت فيه مصالح الكل بالكل، رغم تلاشيه النسبي في مرحلة سابقة قبل ان يعيده السابع من أكتوبر الى واجهة الاحداث، رغم أن تغير موازين الصراع بشكل سريع وفجائي على النحو الذي تتضاءل فيه فواصل المراحل بين تثبيت الهيمنة الى التراجع ثم الفناء هو امر بعيد عن الواقع ويحتاج الى ظروف يتم تحصيلها على المدى البعيد.

قائمة الهوامش:

(1) Anil Khosla, Israel›s Change in strategy from «Mow the Grass» to «Uproot the Grass», Indus International Research Foundation, 26\09\2025, at:
https://indusresearch.in/israels-change-in-strategy-from-mow-the-grass-to-uproot-the-grass-by-air-mshl-anil-khosla-retd/
See also:
Pr. Efraim Inbar and Dr. Eitan Shamir, Israel and the Demise of «Mowing the Grass», War on the Rocks, 19\08\2014, at:
https://warontherocks.com/2014/08/israel-and-the-demise-of-mowing-the-grass/
(2) For more on the history and agenda of the extreme right in Israel, see:
Sara Broukhim, Factors Contributing to the Rightward Shift in Israeli Politics: An Analysis of Rocket Fire, University of California, Los Angeles, Political Science Department, 2024, at:
https://escholarship.org/content/qt5p50w7tk/qt5p50w7tk_noSplash_b7012928334ba3560d5b7cc06ccb809b.pdf?t=slrjdv
See also:
Arie Perliger and Ami Pedahzur, The Radical Right in Israel, 05/02/2018, at:
https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274559.013.33
and:
Gila Stopler, The Radical Regime Transformation in Israel Marks the Start of an Intra-Jewish Religious War, 12/05/2023, at:
https://talkabout-iclrs-org.translate.goog/2023/05/12/the-radical-regime-transformation-in-israel/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
(3) Regarding the alliance between the evangelical right and Zionism, see:
Victoria Clark. Allies for Armageddon: The Rise of Christian Zionism. New Haven: Yale University Press, 2007.
See also:
Kazazis PI (UG), The Politics of Apocalypse: The Rise of American Evangelical Zionism, 07/02/2025, at:
https://blogs-lse-ac-uk.translate.goog/lseupr/2025/02/07/the-politics-of-apocalypse-the-rise-of-american-evangelical-zionism/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
(4) Rachel Brandenburg and Others, Fracturing the Axis: Degrading and Disrupting Iran's Proxy Network, September 2025, at:
https://israelpolicyforum.org/wp-content/uploads/2025/09/Fracturing-the-Axis-Degrading-and-Disrupting-Irans-Proxy-Network.pdf
(5) Stasa Salacanin, Middle East Instability Will Persist Without a New Regional Security Order, 03/09/2025, at:
https://www-stimson-org.translate.goog/2025/middle-east-instability-will-persist-without-a-new-regional-security-order/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
(6) On the growing role of emerging regional powers in the future of the multilateral international system. See:
Alberto Tagliapietra and Guilherme Casarões, Shaping a New World? Middle Powers and Global Governance, 14/05/2025, at:
https://www-policycenter-ma.translate.goog/publications/shaping-new-world-middle-powers-and-global-governance?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
and:
Hamid Bohloli, Middle Powers in Motion: Strategic

relationship with the global Jewish community, see:
Elliott Abrams, Israel's Role toward the Diaspora, 02/04/2024, at:
https://2cm.es/1gH3q
See also:
Donniel Hartman, Israel and World Jewry: The Need for a New Paradigm, 24/08/2011, at:
https://www.hartman.org.il/israel-and-world-jewry-the-need-for-a-new-paradigm/
and:
Hadassa Getzstain, From Israel Jewish Communities Around the World: A Critical Pillar of Israeli Strength, World Jewish Congress (WJC), 11/03/2024, at:
https://www.worldjewishcongress.org/en/news/jewish-communities-around-the-world-a-critical-pillar-of-israeli-strength
(13) For more on the demographic dilemma in Israel, see:
Dr. Ian S. Lustick, The Red Thread of Israel›s «Demographic Problem», March 2019, at:
file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/Lustick-RedThread.pdf

Timing and Regional Influence Across the Global South, 29/11/2025, at:
https://2u.pw/SVnqRa

(7) للمزيد عن سعي إسرائيل لـ «بلقنة» محيطها العربي، انظر:
حسام سويلم، الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها، الجزيرة نت، 03/10/2004، على ملخص الرابط:
https://2u.pw/xmPuL
(8) نفس المرجع السابق.
(9) For more on the escalating interplay of roles between regional and major powers in the region, see:
May Darwich, Great and Regional Powers in the Middle East: The Evolution of Role Conceptions, in: Shifting Global Politics and the Middle East, March 2019, Middle east Political Science, at:
https://pomeps-org.translate.goog/pomeps-studies-34-shifting-global-politics-and-the-middle-east?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
(10) John Calabrese, post oct 7 divergent paths: Israels military maximalism and Saudi Arabia›s strategic deescalation, 07/08/2025, at:
https://2cm.es/1gGkv
(11) For more on the testimonies of Israelis and their supporters regarding Israel›s loss in the public relations war:
Elkana Bar Eitan, Why Israel is losing the PR war, The Times of Israel, 07/04/2024, at:
https://blogs.timesofisrael.com/why-israel-is-losing-the-pr-war/
See also:
Sheldon Kirshner, Israel Has Lost the Public Relations War, 26/08/2025, at:
https://sheldonkirshner.com/israel-has-lost-the-public-relations-war/
(12) Regarding the Israeli perspective on Israel›s

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net